

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة براغايا (Pragya)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020614 020614 14-03864X (A)



البيان

على الرغم من أن السنوات التسع الماضية أظهرت تحركاً صحياً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الإحباطات والثغرات القائمة تشير إلى المجالات التي هي بحاجة إلى اهتمام خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وكما ظل عليه الأمر في السابق فقد بقيت الفئات المهملة والمستبعدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الهامشية محرومة من مكاسب التنمية. فقد ازدادت أوجه عدم المساواة،

وساهمت حالة عدم الرضا المستشرية في إثارة العنف والتراعات، مقوضةً بذلك المكاسب التي تحققت. وفي كثير من الحالات تساعد هياكل السياسات المحلية على إطالة أوجه عدم المساواة هذه، وهو ما يشير إلى وجود حاجة ماسة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق، وخطة إنمائية شاملة للجميع داخل الدول، لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وقد أصبح واضحاً أن معظم البلدان النامية، بتركيزها على مجرد تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات التعليم والصحة وسبل كسب العيش، أضرت بنوعية تلك الخدمات، بأن اختزلت إلى حد بعيد القيمة الحقيقية لتلك الخدمات. ولذلك، ينبغي أن تكون مسألة تعزيز نوعية الخدمات محور العمل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يزال العالم يواجه تحديات عامة إضافية (أزمات مالية وغذائية) كان لها أثار شديدة غير تناسبية على البلدان النامية والفئات المحرومة من السكان. وهذه الآثار تقوض ما تحقق من تقدم، بل وتعكس مساره، كاشفة بذلك الطابع الهش لتلك المكاسب، ووجود حاجة إلى تعزيز الظروف الأساسية، وهو ما من شأنه أن يساعد على تحسين القدرة على التكيف. وبعد عام ٢٠١٥، يجب على الحكومات أن تتصدى لتلك التحديات وتكفل استدامة المكاسب الناتجة عن التنمية.

وقد ظلت الحكومات الوطنية في البلدان النامية عاجزة جِّراء ضعف الحكم وعدم الاستقرار السياسي فيها، ومقيدة بفعل ظروف أساسية سيئة وبسبب عدم كفاية الموارد، وعدم الوفاء بالالتزامات المقدمة في إطار التعاون الإنمائي. وفي المستقبل، ينبغي لشركاء التعاون الاستثمار لأغراض دعم البلدان النامية، من أجل تحسين الظروف الأساسية، ومعالجة مشاكل فئات السكان المهملة على هامش المجتمع، وتعزيز الحكومات المحلية، وتهيئة بيئة تؤدي إلى احترام الحقوق.

وسوف تتطلب الأشهر الاثنا عشر المقبلة بذل جهود متضافرة لكفالة الاستمرارية بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن ينصب التركيز على وضع آليات تكفل عدم حدوث أي نكوص في ما أحرز من تقدم، وتصميم سياسات وبرامج تكفل إحراز تقدم في ثغرات يتم تحديدها، وفي التصدي للتحديات الناشئة. وسيكون التعاون الإنمائي عاملاً حاسماً في تمكين الحكومات الوطنية من وضع إطار لخططها الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على المسائل القائمة والناشئة وعلى الفئات المهملة من السكان، وفي الوقت نفسه، تحسين الظروف الأساسية وتحقيق الحوكمة الشاملة.

ويتوجب على الشراكات العالمية، في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، تحديد أولويات المناطق الهشة والمعرضة للزلازل، والفئات المستبعدة والضعيفة من السكان، من أجل تصحيح أخطاء الماضي وضمان تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية في المرحلة المقبلة. إضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود متضافرة لإشراك الشباب والنساء، فهم من تتوافر لديهم أكبر الإمكانيات لتحقيق مكاسب على المدى البعيد وعلى أبعد المستويات، ولبناء قدرات بشرية ومؤسسية. وهذا من شأنه أن يساهم في حفز التنمية وإدامتها. ومن شأن بناء مجتمع للمعلومات، وإطار قانوني فعال، لا سيما في الدول الهشة والدول المضروعة من عدم الاستقرار السياسي فيها، أن يمكّن الناس من إسماع صوتهم والمطالبة بحقوقهم، ومن ثم، زيادة مساءلة الحكومات وآليات التنمية.

ويتطلب التعاون الإنمائي، بعد عام ٢٠١٥، إقامة علاقات جديدة وتوسيعها قداماً، إقراراً بمسؤوليات الجهات الفاعلة والمؤسسات الإنمائية الأخرى وقدراتها. ونحن نشجع بناء علاقات بين بلدان الجنوب تهدف إلى تبادل المعارف والخبرات ودعم التنمية، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص ترمي إلى تنمية قطاع للأعمال التجارية يتحلى بالمسؤولية، وإقامة تعاون بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل وضع سياسات وبرامج وطنية فعالة. ونحن على ثقة بأننا، في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، سوف نتمكن من المحافظة على المكاسب التي تحققت، ومن تجنب فقدان ما اكتسب من زخم أو تقويض ما أحرز من تقدم، والمضي قدماً صوب تحقيق تنمية قائمة على الإنصاف والشمول.